موقف مجلس الشورى الوطني الايراني
من تحديث قطاعي الصناعة والتجارة ١٩٢١ – ١٩٢٥م

الاستاذ الدكتور
احمد شاكر العلاق
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

المدرس الدكتور
بان صبيح سالم
كلية المأمون الجامعة / بغداد

موقف مجلس الشورى الوطني الايراني من تحديث قطاعي الصناعة والتجارة ١٩٢١ – ١٩٢٥م

The position of the National Shura Council of Iran on the Modernization of the Industrial and Trade Sectors

الاستاذ الدكتور
احمد شاكر العلاق
جامعة الكوفة - كلية الآداب
Prof. Dr. Ahmed Shaker Al-Alaq
University of Kufa / College of Arts

المدرس الدكتور
بان صبيح سالم
كلية المأمون الجامعة / بغداد
Ban Sobeeh Salem
Baghdad / Al-Mamoun University College

المقدمة

كان من ابرز النتائج العملية للانقلاب العسكري الذي حدث في ايران عام ١٩٢١م هو استئناف عمل مجلس الشورى الوطني الايراني بعد تعطيل دام لاكثر من ستة اعوام وذلك منذ عام ١٩١٥م وما رافقها من ظروف الحرب العالمية الاولى . كان من بين ابرز توجهات المجلس الوطني خلال دورته التشريعية الرابعة التي افتتحت منذ حزيران عام ١٩٢١م هو ايلاء قطاع الصناعة والتجارة اهمية قصوى ، لما عانته البلاد من تدهور وتخلف وتراجع في هذين المجالين خلال السنوات الماضية ، لذا وضع المجلس الوطني نصب عينيه تشريع قوانين وقرارات من شأنها تحديث هذين القطاعين بما يخدم المصلحة العامة وبما يعزز من قيمة الصناعة المحلية وتحديث عجلة التجارة بشكل يجعلها تنافس البضائع الغربية .

تناول البحث دور ممثلو الشعب داخل المجلس الوطني في تحديث وتطوير قطاع الصماعة والتجارة بشقيها الداخلي والخارجي وتذليل العقبات التي كانت تعترض طريق تطويرها ومنها على سبيل المثال منافسة البضائع الاجنبية ومنها الروسية وصياغة مشاريع من شأنها ان تضع البضائع الايرانية في قائمة المنافسة الدولية .قسم البحث الى مقدمة و ثلاثة بحوث ، جاء المبحث الاول ليسلط الضوء على

موقف المجلس الوطني في انعاش قطاع الصناعة المحلية وتفصيل جملة من القوانين والتشريعات التي تمت صياغتها خلال مدة البحث ، فيما جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على دور المجلس الوطني في تطوير واقع التجارة الداخلية واخيراً المبحث الثالث سلط الضوء على مشاريع القوانين التي تم تشريعها لتسهيل مهمة تصدير ونقل البضائع المحلية وتعزيز وتنظيم عمل التجار الايرانيين في الاسواق الخارجية.

اعتمد البحث على محاضر مجلس الشورى الوطني الايراني وقد اثرنا ان تكون المادة الرئيسية لموضوع البحث ، لما تحمله من معلومات دقيقة ومفصلة بخصوص التشريعات والقوانين التي اعتمدها النواب ومناقشاتهم وطرح ارائهم بما يتعلق بموضوع البحث ، كما جاءت قوانين وتشريعات المجلس خلال الدورتين التشريعيتين الرابعة والخامسة لتشكل مصدراً وثائقياً مهماً اعتمد عليها البحث ولتضيف معلومة علمية دقيقة خاصة بما يتعلق بتفصيلات القوانين وشرح موادها .

Abstract

During the years that followed in 1921 AD, that is, before the military coup (Pisces Coup), Iran witnessed dire economic conditions, because of the rule of traditional political forces, court rulers, employers, and senior owners over the entire economic sectors in the country and the accompanying decline and decline in the standard of living of the Iranian individual in the circumstances The complexity experienced by the country and the devastation caused by the First World War to thousands of agricultural acres and the disruption of a large number of factories and factories had left a clear impact on the ways of dealing with the financial crises that Iran suffered.

Accordingly, the National Council took it upon itself to lay down new financial foundations and rules that would be established to build an economic strategy and chart the features of a new economic thought that the country had not undertaken before. As the National Council considered that its mission is to rebuild the country's economy through legislation, laws and a decision it was necessary for it to legislate and it was obligatory for all state institutions to

for a large number of members of the Iranian society, especially after it afflicted most sectors The traditional industry has been destroyed and destroyed, including the carpet industry in which Iran was famous.

Keywords: National Shura Council , Iran, Industrial ,Trade

implement and implement them on the ground, including the executive authority.

The industrial sector was among the most prominent sectors that received the most luck from the attention of the National Shura Council, because this vital sector constitutes a role in supplying the state budget on the one hand and what it represents from a source of living sources

المبحث الاول

موقف مجلس الشورى الوطني من تحديث قطاع الصناعة ١٩٢١ – ١٩٢٦م

حظيت مسائل تطوير قطاعي الصناعة والزراعة وما يتعلق بهما من سياسات تخص فرض الضرائب وتحديد نسب الرسوم الكمركية وسواها ، بأهتمام واسع من قبل اعضاء المجلس الوطني خلال الدورتين التشريعيتين الرابعة والخامسة ، وتركزت مناقشات المجلس حول رسم استراتيجية موحدة وشاملة من شأنها ان تعزز واقع عمل المؤسسات والدوائر التي تعنى بواقع هذه القطاعات وفق اسس وطرق جديدة تختلف عن الطرق التقليدية التي كانت متبعة في السابق.

كانت اولى محطات المجلس الوطني بخصوص تطوير قطاع الصناعة المحلية في ايران ما تم مناقشته خلال جلسة يوم الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٢٢م ، بناءً على تقرير لجنة الفوائد العامة النيابية بخصوص رداءة نوعية السجاد الايراني[١] المصدر للخارج ومنافسة البضائع الاجنبية المشابهة كالسجاد التركي والروسي[٢] وزيادة نسب الضرائب المفروضة على المواد الداخلة في صناعته كالاصباغ والاقمشة وما شابهها ، اذ طالبت اللجنة في تقريرها رفع جميع القيود الكمركية والضرائب عن المواد الاولية الداخلة في صناعة السجاد كما طالبت بمحاربة ما اسمته "**دعايات مغرضة لتشويه صورة جودة صناعة السجاد الايراني**" وعرضت في الجلسة بعد استدعائها مهندسين متخصصين شرحوا للنواب المزايا التي يتميز بها السجاد الايراني وجاء في التقرير ان الحل الوحيد لانتشال هذه الصناعة من وضعها المزري هو ايقاف استيراد البضائع المشابهة وفسح المجال امام الصناعات المحلية كي تسلك طريقها في الاسواق المحلية والخارجية، لانها تشكل مصدر اساسي من مصادر واردات الدولة ومصدر رزق لكثير من الايرانيين من عمال وارباب عمل،

وبما ان هكذا موضوعات مهمة تحتاج الى وقت لمناقشتها و وضع الحلول الناجحة لها اعلن رئيس المجلس مؤتمن الملك[٣] تأجيل النظر في ما جاء بالتقرير للجلسات القادمة[٤] .

وفي اطار سعيه لمناقشة ما ورد في التقرير اعلاه ونزولاً عند مقترحات عدد من النواب قدم المجلس خلال جلسة يوم الخامس من ايار من العام نفسه ، مشروع قانون من اربع مواد بخصوص حماية صناعة السجاد الايراني ، وقد جاءت مواد القانون كالاتي :

١- من اجل تطوير صناعة السجاد في البلاد جرى التأكيد على تخفيض نسبة الضرائب المفروضة على هذه الصناعة الى ستة بالمئة ومنع تصدير المواد الاولية الداخلة في صناعتها ومنها محصول القطن الذي كان يصدر اكثر من ثلاثة ارباع محصول ايران منه الى الاسواق الخارجية[٥].

٢- من اجل تمييز السجاد الايراني عن غيره من السجاد المستورد يوصي المجلس تخويل ادارة الكمارك العامة بوضع ختم او علامة تجارية خاصة على السجاد المحلي .

٣- تخفض نسبة الرسوم المفروضة على المواد الداخلة في صناعتها ومنها الاحبار والاصباغ المستوردة من الخارج .

٤- نظراً لان معظم شكاوي التجار تتمحور حول سوء معاملة موظفي الكمارك مما ينعكس سلباً على تطور التجارة الايرانية ، يوص القانون ضرورة ان تضع الجهات المعنية لائحة تعليمات لاولئك الموظفين وعدم التمييز بين التجار الصغار والكبار ومحاسبة كل من يتجاوز تلك اللائحة[٦] .

وحال طرح نص مواد القانون للتصويت تمت الموافقة عليه باغلبية اصوات النواب بعد مناقشات مستفيضة وقد برر النواب موافقتهم ان لائحة القانون انفة الذكر تصب في مصلحة حماية الصناعات الوطنية وكسر احتكار بعض التجار للبضائع الاجنبية المستوردة[٧] واستمراراً لتلك الجهود ناقش المجلس خلال جلسة يوم السابع من الشهر نفسه بعض متعلقات القانون المذكور سيما مسألة العلامة التجارية[٨] التي تميز السجاد الايراني عن سواه من السجاد الاجنبي ، وتم تقديم اقتراح باضافة مواد اخرى للقانون تحظر دخول الاصباغ الاستهلاكية ذات النوعيات الرديئة وتخول السلطات الحكومية بمصادرتها في الحال ومعاقبة التجار المستوردين لها، واعفاء تصدير السجاد من الضرائب لمدة عامين من تاريخ تشريع القانون لغرض انعاش هذه الصناعة ، وتمت الموافقة على تلك التعديلات بواقع اثنان واربعين صوت من اصل تسعة وسبعون صوت[٩] .

وفي سبيل تطوير قطاع الصناعة في البلاد اوعزت رئاسة المجلس الوطني عبر بيان رسمي

وجه لجميع مؤسسات الدولة انها بصدد دراسة قوانين وتشريعات تخدم قطاع التنمية الصناعية وان المجلس كان قد شرع ابوابه لاستقبال مقترحات ورؤى جميع الهيئات والاتحادات والدوائر الصناعية ومناقشتها بما يخدم هذا القطاع وتعزيز قدرات البلاد الاقتصادية . ولعل من بين اهم القوانين التي اقرها المجلس كان قانون تشجيع استعمال الملابس المصنعة محلياً[١٠] ، بهدف تشجيع الصناعة المحلية ، فخلال جلسة يوم التاسع والعشرين من ايلول عام ١٩٢٢م اقر المجلس القانون والذي جاء من اربع مواد خول بموجب المادة الاولى الحكومة الايرانية توفير كافة الملابس العسكرية والرسمية من الصناعات والمنسوجات المحلية ونصت المادة الثانية على الزام جميع موظفي الدولة والمواطنين العاديين ارتداء الملابس المحلية، فيما عاقبت المادة الثالثة كل من لم يلتزم بنص القانون من الموظفين بقطع مرتبه بنسبة ١% ثم تتضاعف النسبة تباعاً ، على ان تباع تلك الملابس نهاية كل موسم على الموظفين[١١] والمادة الاخيرة فيها اجحاف كبير بحق الموظفين ممن يتقاضى مرتبات منخفضة وبهذه الحالة سوف يضطر اولئك الموظفون الى استقطاع جزء من مرتباتهم لشراء الملابس حتى وان كانوا ليسوا بحاجة اليها . وحال طرح القانون للمناقشة اعترض النائب سيد يعقوب انواري الذي انبرى لنقد مشروع القانون مدافعاً عن شريحة الموظفين الفقراء بالقول "**ماذا سيفعل هؤلاء بملابسهم القديمة** "[١٢] فيما اقترح النائب السيد حسن مدرس[١٣] ان تكون العقوبة لمرة واحدة وعدم مضاعفتها وهنا تصدى سكرتير الجلسة بالرد على مقترحات النواب واعتراضاتهم سيما مقترح حسن مدرس بالقول "**من سيضمن عدم انتهاج المخالفين للقانون مرة ثانية وثالثة ورابعة اذا عاقبناهم لمرة واحدة فقط**"[١٤] فيما اقترح النائب سيد فاضل كاشاني اعطاء مهلة للموظف مدة ستة اشهر ومن ثم يطبق القانون عليه غير انه مع طرح القانون للتصويت تمت الموافقة عليه باغلبية الاصوات[١٥] من غير ان يؤخذ بملاحظات نواب المعارضة .

وفي سياق تنمية الاستثمارات الصناعية المحلية وتشجيع اصحاب رؤوس الاموال الايرانيين صادق المجلس الوطني يوم الحادي عشر من تشرين الاول عام ١٩٢٢م ، على منح اجازة انشاء معمل لصناعة المصابيح في مدينة همدان للتاجر الايراني مؤيد الممالك وقد تضمنت لائحة القانون الزام المومأ اليه انشاء معمل مصابيح بواقع ثلاثة الاف مصباح وستة عشر شمعه على الاقل ، تشجيعاً لتنمية الصناعات المحلية وتطويرها[١٦] . كما ناقش المجلس خلال جلسة يوم الخامس عشر من تشرين الثاني من العام نفسه ، منح امتياز انشاء معمل صناعة الكبريت

في اذربيجان وتمت صياغة قانون من اثنتا عشرة مادة ، جاء في المادة الاولى منح الامتياز لعدد من تجار ايران وهم كل من محمد رحيم خوئي ومجد باقر خوئي لمدة خمسة عشرة عام ، فيما الزمت المادة الثانية المتعاقدين تلبية الاحتياجات المحلية لمنطقة اذربيجان من مادة الكبريت مدة خمس سنوات وفي حال عدم تلبية تلك الاحتياجات يفرط عقد الامتياز ، وسمحت المادة الثالثة لاصحاب الامتياز استيراد كافة المعدات والمكائن الضرورية لانشاء المعمل دون اي عوائق كمركية او رسوم ضريبية ، وفي سبيل التشجيع على تنمية الصناعات المحلية اعفت المادة الرابعة من عقد منح الامتياز المعمل المذكور من اية ضرائب او عوائق او التزامات مالية لمدة عشر سنوات من تاريخ توقيع الامتياز ، والزمت المادة الخامسة اصحاب الامتياز اعطاء الحكومة نسبة ٢ % من العائدات المالية للمعمل لصرفها على المشاريع التنموية في اذربيجان لمدة خمسة عشرة عام ، وحرمت المادة السابعة المتعاقدين من التعامل مع اي شركة او مساهمين اجانب واستثنت المادة التجار وارباب العمل الايرانيين بعد اشعار وزارة الفوائد العامة بذلك ، فيما فتحت المادة الحادية عشرة الباب لكل من يرغب في التعاقد مع الحكومة الايرانية لمنحه امتياز مشابه[١٧] وقد اقترح النائب معتمد التجار اضافة مادة للقانون تنص على انه في حال انقضى عقد الامتياز فمن حق الحكومة منح الامتياز لاي جهة اخرى على ان تبقى معدات المصنع ضمن ممتلكات الدولة[١٨] .

ولاهمية قانون تشجيع استخدام الملابس المحلية لمردوداته المالية ، اعيد طرح القانون يوم التاسع عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٣م ، حينها اكدت رئاسة المجلس الوطني على الزام وزارتي الداخلية والحربية على استخدام الالبسة المحلية لمنتسبيهم بعد توفر المنتج المحلي بكميات وفيرة واكدت رئاسة المجلس مرة اخرى خلال جلسة يوم الثالث والعشرين من الشهر ذاته على اجبار جميع موظفي الدولة العسكريين وغير العسكريين على ارتداء الملابس المصنعة محلياً وتمت مناقشة اللائحة المقدمة من قبل وزارة الفوائد العامة التي تضمنت مشكلات اعاقت تطبيق القانون منها عدم التزام بعض الوزارت سيما الحربية والداخلية بشراء المنتج المحلي[١٩] .

المبحث الثاني

دور مجلس الشورى الوطني في تطوير قطاع التجارة الداخلية .

اولى مجلس الشورى الوطني الايراني موضوع تطوير قطاع التجارة اهمية كبيرة لما يشكله من دور حيوي في تطور البلاد اقتصادياً من جهة ، ويساهم في تعزيز وتعضيد العلاقات الخارجية

مع دول العالم من خلال التبادل التجاري معها من جهة اخرى .

ففي الثامن عشر من نيسان عام ١٩٢٢م ، ناقش المجلس الوطني سبل تعزيز قطاعات الاقتصاد الوطني وجرى التركيز على موضوع تنمية وتنظيم صادرات البلد و وارداته وحماية حقوق التجار وتشجيع عملهم ، وذلك من خلال اعادة النظر في نسب الرسوم والضرائب التي كانت تفرض على البضائع المصدرة الى خارج البلاد وقد تمت قراءة برقية ارسلها مجموعة من تجار شيراز اوضحوا فيها جملة من المشكلات يعاني منها قطاع التجارة ، وحذروا انه في حالة عدم النظر بجدية بطلباتهم ومعالجة قضاياهم فسوف يصل معدل تصدير البلاد الى الصفر بحسب البرقية ، كما طالبوا بتكليف متخصصين ماليين تنحصر مهمتهم اجراء فحوصات مختبرية لقياس نوعية وجودة المواد المصدرة للاسواق الخارجية منها على وجه الخصوص السجاد الايراني الذي اصاب تجارته الركود ،بسبب منافسة البضائع الاجنبية من حيث الجودة والنوعية والسعر[٢٠] وتم مناقشة ما ورد في البرقية بشكل دقيق ، وقال النائب محقق العلماء ان هذه البرقية وما تضمنته من معلومات "**خطيرة تنذر بكارثة**" قد تصيب قطاع التجارة الايرانية ليست النداء الاول بل سبقها نداءات كانت قد رُفعت من قبل لفيف من التجار[٢١] ، وابدى استغرابه صمت وتجاهل نواب المجلس ازاء تلك المعاناة واضاف "**ان كثير من السادة النواب هم بالاصل ارباب عمل تجاري ويعرفون جيداً مدى معاناة قطاع التجارة .... في الاونة الاخيرة اعلن عشرة من رجال الاعمال افلاسهم نتيجة اضطراب الوضع الاقتصادي والسياسي ونحن نخشى من ازدياد مثل هكذا حالات في المستقبل القريب ... يجب ان نظهر بعض الاحترام والمساعدة لهم ...** "[٢٢] فيما اقترح النائب ارباب كيخسرو[٢٣] تشكيل مجلس تجاري مهمته النظر بواقع عمل التجار الايرانيين ويكون ممثلاً رسمياً لهم ، وحذر النائب ميرزا محمد علي من استمرار منافسة السجاد الاجنبي كالسجاد الروسي والتركي الذي كان يعرض في الاسواق الايرانية باسعار مقبولة نوعاً ما لدى المستهلك في المقابل يعاني السجاد المصنع محلياً من كساد واهمال[٢٤] .

بالمقابل لم تكن سياسة المجلس الوطني ازاء تدهور قطاع التجارة بالمستوى المطلوب فأتسمت قرارته بعدم الجدية بالرغم من تحذير بعض الدوائر الرسمية من سياسة اهمال هذا القطاع وتداعيات تلك السياسة سلباً على مجمل الواقع الاقتصادي للبلاد . ففي السادس والعشرين من ايار عام ١٩٢٢م ، بعثت ادارة الجمارك العامة تقريرها الشهري الذي جاء تحت عنوان **(تدهور التجارة الايرانية)** الى رئاسة المجلس وبعثت

نسخة منه الى رئاسة الوزراء وقد تضمن التقرير أحصائيات وارقام "**مخيفة**" لمعدل صادرات وواردات البلاد وفيه دراسة مقارنة لمعدل ايرادات وصادرات الدولة منذ عام ١٩١٣ ولغاية مطلع عام ١٩٢٢م[٢٥] وقالت ادارة الجمارك ان مجموع صادرات و واردات ايران خلال المدة المذكور بلغ واحد وستين مليون وتسعمائة واثنان وسبعين تومان **(ثمانية واربعين مليون ومائتنا وثلاثين واردات وثلاثة عشر مليون وسبعمائة وستة وثلاثين صادرات)** غير ان تلك النسب قد انخفضت بشكل واضح جداً اذ اضحت تشكل ما يقارب ثمانية مليون وخمسمائة وثلاثة تومان منذ شهر كانون الثاني ولغاية ايار عام ١٩٢٢م واضاف ان الارقام في تناقص مستمر بفعل اضطراب الوضع العام في البلاد وخاطب التقرير رئاسة المجلس الوطني ورئاسة الوزراء بضرورة اتخاذ خطوات جدية في سبيل منع تدهور التجارة الخارجية للبلاد وتسائل بالقول "**الم يحن الوقت لدى ممثلوا الشعب ان يضعوا ثقتهم بشخص واحد لقيادة البلاد نحو جادة الصواب** ..." [٢٦] . ويبدوا ان هنالك اشخاص داخل قبة المجلس كانت تعرقل تشريع قوانين من شأنها انعاش الواقع التجاري وتطوير قطاع الصناعة المحلية والحد من سياسة استيراد البضائع الاجنبية .

في السابع عشر من حزيران عام ١٩٢٢م ، كتب حاكم اصفهان العسكري برقية الى رضا خان وزير الدفاع اخبره فيها تذمر تجار مادة الافيون جراء قرار الحكومة القاضي بتقنين تصدير مادة الافيون ، وقال ان تجار الافيون يمتلكون في اصفهان وحدها ما يقارب احد عشر مخزن لحفظ المحصول وبعد قرار الحكومة انف الذكر باتت تلك المادة مكدسة في المخازن ومعرضة للتلف ، وكرد فعل تجاه سياسة الصمت الحكومي تحصن اولئك التجار في مقر البريد والتلكراف في المدينة مطالبين الغاء او تجميد القرار الاخير او زياد مقدار نسب مادة الافيون المصدر للخارج[٢٧] وكجزء من استجابة الدولة لنداء تجار الافيون وسواهم ، خاطب رئيس الوزراء قوام السلطنة[٢٨] رئاسة المجلس الوطني يوم الثامن عشر من حزيران بمقترح تشكيل لجنة نيابية يترأسها وزير الفوائد العامة مهمتها أعادة النظر في تحديد كمية المواد الصناعية المصدرة للخارج ومنها مادة الافيون ،و وضع برامج تنموية سريعة لانعاش الواقع الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة الداخلية وتشجيع الانتاج المحلي وتسهيل عمليات النقل خارج الحدود وقد وافقت رئاسة المجلس على المقترح وسمت كل من النائب معين التجار وصديق حضرت الخبير الاقتصادي الايراني

وكمال الوزارة والنائب امين الضرب[٢٩] ومنصور السلطنة اعضاءً في اللجنة المذكورة[٣٠] .

وفي الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٢٢م ، عقد المجلس الاعلى للتجارة الايرانية بحضور وزير الفوائد العامة وممثلين عن لجنة الفوائد النيابية اجتماعاً للنظر في اسباب انكماش وتدهور تجارة السجاد الايراني وقرر المجتمعون جملة توصيات في سبيل انعاش هذه التجارة ، منها تعضيد قرارات ومشاريع المجلس الوطني بخصوص الالتزام بجودة صناعة السجاد وتخفيض نسب الضرائب والرسوم المفروضة على تجارة هذه المادة مع التأكيد على زيادة نسب الرسوم الكمركية المفروضة على السجاد الاجنبي المستورد ، تشجيعاً لتنمية صناعة السجاد المحلي وتقليل الاعتماد على البضائع الاجنبية ، ورفع المجتمعون توصياتهم الى رئاسة المجلس الوطني للنظر فيها وتعزيزها[٣١] .

الملاحظ على بعض قرارات المجلس الوطني بخصوص تطوير قطاع التجارة كانت ارتجالية ومؤقته وغير ثابتة فمثلاً عندما يرى عدد من النواب التجار وهم كُثر ان من مصلحتهم سن قانون معين يهرعون للتصويت عليه والدفاع عنه وعندما تنتفي الحاجة الى استمرارية تنفيذ هذا القانون يطالبون بألغائه لانه يعرقل بحسب تصريحاتهم مسيرة تطوير قطاع التجارة . فعلى سبيل المثال لا الحصر وبعد مصادقة المجلس على قانون حظر تصدير المواشي وجلودها نرى ان اغلب من صوت لصالح القانون بدأ يمهد السبيل لالغائه او لاجراء تعديل على بعض فقراته ومواده بما يضمن ديمومة مصالحه التجارية ، وهو ما حدث خلال جلسة يوم الثامن من ايلول عام ١٩٢٤م ، حينما اجتمعت كلمة النواب على الغاء قانون تصدير المواشي وتشريع قانون يجيز لوزارة المالية تصدير جلود المواشي ولحومها وجاء القانون من مادة واحدة نصت على **(بالنظر لوجود مقدار كبير وفائض عن الحاجة المحلية من جلود المواشي في مخازن الكمارك العامة وستكون تلك المواد عرضة للتلف بمرور الزمن لذا فوض المجلس وزارة المالية بتصديره منذ تاريخ المصادقة على نص هذه المادة ولغاية السادس من اذار عام ١٩٢٥م)**[٣٢].

علاوة على ذلك عندما كانت تحاول رئاسة السلطة التشريعية ان تقدم على صياغة قانون من شأنه ان يطور ويحدث قطاع التجارة كانت الدوائر الاجنبية لها بالمرصاد وتراقب تحركات بعض النواب الوطنيين وتحاول ان تعارضها عن طريق مؤيديهم وانصارهم داخل قبة المجلس، فمثلاً عندما تم التصويت يوم الخامس من تشرين الاول عام ١٩٢٤م ، على مادة واحدة مقدمة من لجنة العلاقات الخارجية رقم (١٨٠٣٩) تتعلق بتسهيل شراء السفن والقوارب

التجارية لتنشيط حركة التجارة في بحيرة ارومية والتي جاء فيها (**يخول مجلس الشورى الوطني وزارة المالية شراء السفن والقوارب التجارية ومتعلقاتها للعمل في بحيرة ارومية بمبلغ ٣٠٠،٠٠٠ دولار**) [٣٣] بعثت السفارة البريطانية يوم الاول من تشرين الثاني برقية استفسار الى رئاسة المجلس ارسلت نسخة منها الى وزارة الخارجية الايرانية حول عقد الشراء انف الذكر وقالت البرقية ان الحكومة البريطانية تفاجئت من القرار الذي اتخذه المجلس بخصوص التجارة في بحيرة ارومية[٣٤] .

كان اضطراب الواقع السياسي في البلاد احد اسباب تدهور قطاع التجارة ،فمثلاً وبسبب اضطراب الاوضاع السياسية التي شهدتها الاحواز بسبب الصراع بين الحكومة الايرانية وحكومة الشيخ خزعل[٣٥] شيخ الاحواز، وصل ما يقارب ثلاثمائة شخص ممثلين عن تجار ورؤساء نقابات تجارية من الاحواز الى بناية المجلس الوطني يوم السابع من كانون الاول عام ١٩٢٤م وجرى لقاء مع رئيس المجلس مؤتمن الملك وتم التباحث في الاوضاع العامة سيما الاوضاع الاقتصادية والتجارية في الجنوب وقد اشتكى التجار من ان العمليات العسكرية كانت قد اضرت بمصالحهم وسير تجارتهم وطالبوا رئيس المجلس التدخل الفوري لانهاء حالة العنف والفوضى التي كانت سائدة في الجنوب[٣٦] وبناءً على تلك التطورات اوصى مؤتمن الملك استناداً الى ما جاء في تقرير مدير المالية العام الدكتور ارثر ميلسبو(Arthur Millsbo) [٣٧] بتشكيل لجنة نيابية من ستة اعضاء برئاسة ميلسبو مهمتها التنسيق مع وزارة المالية للنظر في المشكت الاقتصادية التي تعاني منها مناطق الجنوب على ان ترفع تقريرها لرئاسة المجلس في مدة اقصاها شهر من تاريخ تشكيلها[٣٨] .

كان من بين المظاهر السلبية التي رافقت تدهور قطاع التجارة الداخلية هي انتشار الاسواق السوداء خاصة للمواد الغذائية الاساسية[٣٩] وقد نمت وتطورت تلك الظاهرة بدعم واسناد من كبار سياسيي ايران وقادتها ، حينها قدم عدد من النواب احتجاج لرئاسة المجلس خلال جلسة يوم الحادي عشر من كانون الاول عام ١٩٢٤م ، بخصوص تصدير المواد الغذائية من الحبوب والسكر والشاي وغيرها من المواد الاساسية من دون ان تأخذ الدولة بعين الاعتبار نفاذ هذه المواد من داخل السوق المحلي وبالتالي سوف تواجه البلاد ازمة خانقة وترتفع اسعارها الى اضعاف نتيجة احتكار التجار لهذه المواد وبيعها في الاسواق السوداء، وعليه شرع المجلس قانون (احتكار المواد الغذائية الاساسية) جاء من سبعة مواد خول المجلس نفسه احتكار تلك المواد ومنع تلاعب التجار بأسعارها ، وقد جاءت المواد

كالاتي ، نصت المادة الاولى **(يحتفظ المجلس الوطني بحقه باحتكار تجارة السكر والشاي والارز ومنع استيرادها)** فيما تناولت المادة الثانية **(يحق للحكومة الايرانية مشاركة التجار الكبار تجارة السكر والارز والحبوب الاخرى التي تراها ضرورية في حياة المواطن)** وجاء في المادة الثالثة **(تحول مبالغ تلك العمليات التجارية التي تقوم بها الحكومة الى احد المصارف الحكومية ويتم التعامل معها مباشرة واجراء حسابات كل نهاية شهر لصرف تلك المبالغ في وجوهمتعددة تخدم المصلحة العامة)** وحددت المادة الرابعة وجوه انفاق تلك المبالغ على انشاء السكك الحديدية بعد تشكيل لجنة نيابية للاشراف على انشاء تلك المشاريع[٤٠] .

ويبدوا ان المجلس في ايامه الاخيرة كان اكثر جدية في تعاطيه مع مشكلات التجارة الايرانية بكل اشكالها ،ففي خطوة وصفت بالايجابية شرع المجلس الوطني يوم الرابع عشر من شباط عام ١٩٢٥م (قانون التجارة العام) الذي جاء من فصلين وستة ابواب و٢٤٣ مادة ، عرفت المادة الاولى التاجر الايراني وهو كل من كان عمله اليومي في المعاملات التجارية فيما جاء في المادة الثانية تعريف المعاملات التجارية التي هي عبارة عن شراء او الحصول على اي مال منقول من اجل البيع او الاجارة بغض النظر عن التصرف فيه ام لا ، وجميع عمليات السمسرة بما فيها التصدي لبعض الاعمال من قبيل تسهيل المعاملات او ايصال السلع وغيرها فيما جاء في المادة الثالثة من القانون ان المعاملات التجارية التي تخضع للمحاكم التجارية تحدد بـ كافة المعاملات بين التجار والكسبة والبنوك وموظفي التصريف ، وجميع المعاملات التي يمارسها التاجر او غيره من اجل تلبية حاجات تجارية اضافة الى جميع معاملات الشركات التجارية[٤١] ، فيما تناولت المادة السادسة من الباب الثاني والذي جاء تحت عنوان (المكاتبات التجارية) شروط يجب توفرها لكل تاجر وهي ، مكتب صحيفة ومكتب عام ومكتب املاك ومكتب عمل تجاري ، وحددت المادة الثامنة عشرة من القانون انواع الشركات التجارية وهي ثلاث (شركة مختلطة – شركة تأمين – شركة خاصة) وقد عرفت المواد (السادسة عشرة والثامنة عشرة والمادة الخامسة والثمانون والمادة مائة وسبعة) طبيعة عمل كل نوع من تلك الشركات بما يتلائم والسوق المحلية والعالمية فيما تناول الباب السادس من القانون والذي جاء تحت عنوان (الافلاس) اذ نصت المادة (٢٤٣) على "**يحصل افلاس التاجر او الشركة التجارية نتيجة التوقف عن اداء الاموال التي على كاهله**"[٤٢] .

وكان تشريع قانون التجارة من ابرز محطات عمل مجلس الشورى الوطني ، اذ بموجبه نظمت

المعاملات التجارية وحددت اهداف الدولة وطريقة تعاملها مع جميع مفاصل قطاع التجارة ، كما ان القانون وضع اساسات التعامل مع الاشخاص الذين يتعاطون العمل التجاري فمنع هوات العمل التجاري وحدد شروط واسس لكل من يرغب بفتح منفذ تجاري ، بحيث اصبح عديد التجار الرسميين معروف وبالتالي سهل على الحكومة الايرانية التعامل معهم واحتواء مشاكلهم .

المبحث الثالث

موقف المجلس الوطني من قطاع التجارة الخارجية

لقد ركز ممثلو الشعب على مسألة تعضيد وتحديث قطاع التجارة الخارجية بشكل اكبر واوسع من محور التجارة الداخلية ، اذ كان المجلس ينظر اليها على انها احد اسباب ربط عجلة اقتصاد البلاد بالدول الصناعية الكبرى من جهة ، وتعزيز قدرة البلاد على تطوير عجلة الصناعة ومحاولة مجاراة تلك الدول في هذا القطاع الحيوي المهم شرط عدم اخلالها بالميزان التجاري ومنافستها للصناعات المحلية[٤٣] . فقد ناقش المجلس خلال جلسة يوم السادس والعشرين من اب عام ١٩٢١م سياسة الاستيراد التي كانت تتبعها الحكومة الايرانية سيما استيراد المواد غير الضرورية[٤٤] التي ارهقت ميزان التجارة ومثلت بحسب بعض النواب باباً "**من ابواب السرقة الشرعية**" او انها "**مفسدة من مفاسد الدولة وخرابها**" حسب وصف النائب حاجي اقا شيرازي الذي وجه دعوة لغلق ما اسماه "**باب الصفقات**" ومنها دخول السلع الجمالية غير الضرورية الى الاسواق المحلية والتشديد على نهج سياسة "**شد الاحزمة على البطون**" فالسلع الجمالية حسب وصفه "**تصيب الاهالي بالفقر والفاقه .. يجب ان نقف صفاً واحداً باتجاه منع استيرادها والاستعاضة عنها بمواد مصنعه محلياً**"[٤٥] . سيما وان ايران غنية بالمواد الاولية التي تدخل في صناعة الكثير من تلك البضائع المستوردة .

ومما زاد الاوضاع سوءً بالنسبة لقطاع التجارة الخارجية ان اغلب منافذ التبادل التجاري الخارجي لايران كانت تمر عبر بوابة الحدود الروسية[٤٦] ، اذ ان المشكلة تكمن في سياسة حكومة روسيا التي كانت قائمة على اساس اقصاء وتهميش متعمد للشركات التجارية الايرانية وعرقلة سير عمل التجار الايرانيين وذلك في اطار المنافسة التجارية الدولية ومحاولة فرض بضائعها قسراً في الاسواق الايرانية ، وخير مثال على تلك السياسة ما تضمنته عريضة الاحتجاج والشكوى التي كان قد رفعها عدد من تجار ايران في المناطق الشمالية الى المجلس الوطني يوم الحادي والثلاثين من كانون الثاني عام ١٩٢٢م ، والتي تضمنت

جملة مسائل مهمة بينوا فيها اسباب عرقلة وتلكؤ سير عمل الدوائر والشركات التجارية الايرانية في المناطق المحاذية لروسيا ومنها الاجراءات الروتينية المقيتة للدوائر الرسمية الروسية بما تعرقل عمليات نقل البضائع من الجانب الايراني الى الاراضي الروسية ومنها الى الاسواق الاوربية والعكس ، علاوة على زيادة نسب الرسوم الكمركية التي اخذ الجانب الروسي يستخدمها كورقة ضغط على التجار الايرانيين في سبيل تهيئة سبل استقبال البضائع الروسية في تلك المناطق باسعار منافسة ، وقد رفعت رئاسة المجلس برقية الى ممتاز الدولة رئيس البعثة الدبلوماسية الايرانية في القفقاز عن طريق وزارة الخارجية احتوت عبارات الشجب والاستنكار للسياسة الروسية ازاء العمليات التجارية في مناطق شمال ايران وطالبت رئاسة المجلس من ممتاز الدولة مفاوضة الجانب الروسي بخصوص فتح المجال لتبادل البضائع التجارية بالشكل الذي يضمن انسيابية وديمومة المصالح الاقتصادية بين البلدين بحسب الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بينهما[٤٧] .

لم تقتصر مشاكل التجارة في ايران عند حد المنافسة الاجنبية فحسب ، بل كانت المشكلة الاكبر التي واجهت قطاع التجارة الخارجية هي سطوة وتحكم القوى الاجنبية التي كانت تفرض ارادتها اقتصادياً من خلال انشاء شركات لها في البلاد . ولعل من بين ابرز تبعات وجود شركات اجنبية في ايران ما تضمنته برقية بعث بها مجموعة من تجار مدينة بارفروش من توابع مازندران شمال شرق ايران الى رئاسة مجلس الشورى الوطني يوم التاسع عشر من نيسان عام ١٩٢٢م ، والتي اعربوا فيها عن قلقهم من سيطرة شركتين تجاريتين تابعتين للحكومة الروسية وهي شركة سانترسايوز (Sanctuarys) وشركة فانكوفر (Vancouver) وجاء في البرقية ان الروس دفعوا بكلا الشركتين للعمل داخل الاراضي الايرانية وبالتحديد في مدينة بارفروش وبالتالي شكل وجودهما حجر عثرة في طريق سلوك البضائع الى الاسواق المحلية بالنسبة لاسعار المواد وجودتها ، سيما وان الشركتين اقامتا لهما مراكز بيع مباشر في كل من باكو وتبليسي[٤٨] .

يمكن اعتبار تحكم القوى الاجنبية ذات النفوذ التقليدي في ايران بالواقع الاقتصادي سيما النفوذ الروسي وفرض قوانينه على سلوك التجارة الايرانية وتحجيم دورها بمثابة مشكلة كبرى كانت تعاني منها تجارة ايران الى درجة جعلت المجلس الوطني عاجزاً تماماً امامها . ففي الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٢م ، طالب عدد من نواب المجلس رئيس الوزراء قوام السلطنة الذي كان حاضراً خلال الجلسة اتخاذ اجراءات شديدة وحاسمة تجاه سياسة روسيا

التجارية ، بل البعض من نواب المجلس ذهب الى ابعد من ذلك حينما طالبوا بقطع العلاقات بين البلدين في حال استمرت روسيا بسياستها العدائية تجاه التجار الايرانيين وبعد سلسة نقاشات ومداولات قدمت اثنائها جملة مقترحات وتصورات ، وفي نهاية الجلسة تم الاتفاق على تشكيل لجنة من اثنتا عشرة نائباً للنظر في الشكاوي المقدمة من قبل التجار الايرانيين واجراء مباحثات مع الجانب الروسي لتجاوز الازمات التجارية بين البلدين بالطرق السلمية بعيداً عن كل ما من شأنه ان يؤدي الى تشنج او توتر في علاقات البلدين(٤٩) .

وفي سياق عمل اللجنة النيابية التي شكلت سابقاً للتفاوض مع الجانب الروسي ، اوعزت رئاسة المجلس الوطني للحكومة الايرانية في التاسع من اذار من العام نفسه بدأ المفاوضات بين الجانب الايراني والروسي للتمهيد لعقد اتفاق تجاري بين البلدين يسهل مهمة سير الصادرات والواردات وينظم عمل التجار الايرانيين الذي سبق وان قدموا الكثير من الشكاوي الى الحكومة الايرانية ورئاسة مجلس الشورى الوطني(٥٠) .

بالرغم من محاولات المجلس الوطني والحكومة الايرانية ازالة جميع اسباب تدهور العلاقات التجارية الايرانية – الروسية والقرارات التي اتخذت من الجانب الايراني بهذا الخصوص ، غير ان روسيا استمرت في سياستها التعسفية تجاه التجار الايرانيين ، وما يؤكد ذلك برقية الاحتجاج التي تلقتها رئاسة المجلس الوطني من قبل القنصل الايراني في تفليس يوم الثالث والعشرين من نيسان عام ١٩٢٤م ، تضمنت احتجاج التجار الايرانيين الذين يعملون في الولايات الروسية على ما اسموها "**تجاوزات الحكومة الروسية**" ومنها فرض ضرائب عالية على تحركات اولئك التجار تفوق نسب الضرائب المفروضة على التجار الروس كما ان الحكومة الروسية لم تعد تسمح بعمل الشركات الايرانية المملوكة من قبل اصحاب رؤوس الاموال الايرانيين التي كانت تعتبرها منافسة للشركات الروسية ، ودعت البرقية الى ضرورة تأسيس مكاتب تنظم عمل التجار الايرانيين في تلك الولايات (٥١) .

وفي سياق عرض معاناة التجار شكى مجموعة من تجار ايران عبر رقية ارسلت الى رئاسة المجلس الوطني يوم السابع عشر من ايار عام ١٩٢٤م ، من سوء معاملة الحكومة الروسية لهم ومنعهم من الحركة بحرية داخل العمق الروسي وكانت هذه واحدة من بين عشرات الشكاوي التي رفعت الى رئاسة المجلس الوطني ، غير ان استجابة المجلس كانت خجولة للغاية لا تسمن ولا تغني من جوع واكتفى الاعضاء بعبارات الشجب والاستنكار وتشكيل اللجان ، فعلى اثر تلك البرقية بعثت ادارة المجلس برقية الى سرهنك

محمد علي قائد القوات الايرانية في غرب البلاد طالبته بالاطلاع عن كثب لاوضاع التجار الايرانيين وبيان اسباب تعامل روسيا السيء وارسال تقرير مفصل حول الموضوع[٥٢] . ولم تكن هذه الاجراءات كافية لوضع حد لمعاناة قطاع التجارة وكان المفروض من اعضاء المجلس انتهاج سياسة اكثر صرامة وجدية في التعامل مع هكذا امور كانت قد تركت اثراً سلبياً واضحاً على مجمل القطاعات الاقتصادية ومن دون معالجة حقيقية .

بالرغم من ان جميع التشريعات والقوانين التجارية التي اتخذها المجلس الوطني كانت خجولة نوعاً ما ولم تطبق بحذافيرها لاسباب تتعلق بارتباط القائمين على تنفيذ مثل هكذا قوانين بدوائر اجنبية ليس من مصلحتها تشريع او تطبيقها ، او لان القائمين على تنفيذها هم انفسهم تجار كبار كانوا يرون ان تنفيذها لا يصب في مصلحتهم ، غير ان تلك التشريعات ساهمت الى حد ما في تنظيم عمل المعاملات التجارية وحدت الى حد ما من سياسة تهريب البضائع خارج البلاد ونظمت موازين الصادرات والواردات بشكل اختلف عن الفترات السابقة ، كما ارتفع نسب عديد المشتغلين في جميع صنوف القطاعات التجارية حتى مطلع عام ١٩٢٦م ، اذ وصل عديد التجار الايرانيين الى ٨٢٢ تاجر وعديد الكسبة الذين زاولوا العمل التجاري في الاسواق الصغيرة الى ٩٥٨٩ تاجر صغير[٥٣] كما نظمت العلاقات التجارية مع الدول الاقليمية ومنها روسيا اذ شهدت تجارة البلدين نمواً ملحوظاً منذ عام ١٩٢٥م ومطلع عام ١٩٢٦م[٥٤]

الخاتمة

شهدت ايران خلال السنوات التي اعقبت عام ١٩٢١م اي قبل الانقلاب العسكري (انقلاب حوت) اوضاعاً اقتصادية مزرية ، فبحكم سيطرة القوى السياسية التقليدية وحكام البلاط وارباب العمل والملاكين الكبار على مجمل القطاعات الاقتصادية في البلاد وما رافق ذلك من انحسار وتدني المستوى المعاشي للفرد الايراني في ظل الظروف المعقدة التي عاشتها البلاد وما خلفتها الحرب العالمية الاولى من دمار للالاف من الهكترات الزراعية وتعطيل عدد كبير من المعامل والمصانع كان قد ترك اثره الواضح على طرق التعاطي مع الازمات المالية التي عانتها ايران.

وعليه اخذ المجلس الوطني على عاتقه وضع اسس وقواعد مالية جديدة ن شأنها ان تؤسس لبناء استراتيجية اقتصادية وترسم ملامح فكر اقتصادي جديد لم تعهده البلاد من قبل . اذ كان المجلس الوطني ينظر على ان مهمته اعادة بناء اقتصاد البلاد من خلال تشريعات وقوانين وقرارا

كان لزاماً عليه ان يشرعها وكان لزاماً على جميع مؤسسات الدولة تنفيذها وتطبيقها على ارض الواقع بما فيها السلطة التنفيذية .

كان قطاع الصناعة من بين ابرز القطاعات التي نالت الحظ الاوفر من اهتمام مجلس الشورى الوطني ، لما يشكله هذا القطاع الحيوي من دور في رفد موازنة الدولة من جهة ولما يمثله من مصدر من مصادر معيشة عدد كبير من افراد المجتمع الايراني ، سيما بعد ان اصاب معظم قطاعات الصناعة التقليدية الدمار والاندثار ومنها صناعة السجاد التي كانت قد اشتهرت بها ايران .

كما كان لقطاع التجارة بشقيه الداخلية والخارجية اهمية بالغة لدى اعضاء المجلس الوطني لارتباطه الوثيق بقطاع الصناعة ولما يشكله هذا القطاع من دور حيوي في تنمية المشاريع الصناعية الايرانية بمختلف صنوفها ، لذا حاول المجلس ان يمهد السب ويضع القوانين التي كان قد شرعها موضع التنفيذ بشكل يحافظ على حيوية على القطاع ويبعده عن منافسة الصناعات الاجنبية سيما منافسة الشركات التجارية الروسية التي كانت ترى في الاسواق الايرانية مجالاً حيوياً لها .

هوامش البحث:

(١) يعتبر السجاد أكثر منتجات الفن الايرانى انتشاراً فى العالم و ذلك لشهرته الواسعة التى ترجع الى العصور القديمة حيث كانت تصدر الى الاغريق ثم البيزنطيين و من جاء بعدهم ، وكانت صناعة السجاد الايراني تحضى بشهرة واسعة في الاسواق العالمية وتحتل مكانة مرموقة من الاهمية العالمية بالنسبة للانواع المتعددة من السجاد ، التي تنتجها بواسطة الايادي الماهرة في حوانيت محلية صغيرة تتوفر حتى في المنازل . للتفاصيل عن انواع السجاد الايراني ينظر : سهيلة الجبوري ، السجاد الايراني ، " كلية الاداب" (مجلة) ، جامعة بغداد ، نيسان ١٩٦٢م ، العدد ٥ ، ص ٣٩١ – ٤٠٣ ؛ نعيم جاسم محمد الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في ايران ١٩٢٥ – ١٩٤١م ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية – ابن رشد ، ٢٠٠٢م) ، ص ١٨

(٢) كانت اسعار البضائع الاجنبية اقل ثمناً من البضائع المصنعة محلياً بثلاث مرات او اكثر الامر الذي ادى الى انحسار الكثير من الصناعات الحرفية التقليدية . مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٩٠ ، ٢٨ فروردين ١٣٠١ش ، ص ٢١٥ ؛ فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين ١٩١٨–١٩٣٩م، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الاداب، ١٩٨٦م ، ص ٢٧ .

(٣) حسين بيرنا (مؤتمن الملك) (١٨٧٥ – ١٩٤٨م) : الابن الثاني لنصر الله خان مشير الدولة وزير خارجية ايران عهد ناصر الدين شاه ، ولد في طهران ودرس فيها مرحلة الابتدائية ثم سافر الى فرنسا لاستكمال دراسته فتعلم اللغة الانكليزية ، منذ عام ١٩١٨م اصبح وزيراً للمعارف ثم وزيراً مشاوراً عام ١٩٢٠م ثم رئيساً للمجلس الوطني خلال الدورات الرابعة والخامسة والسادسة . للمزيد عنه ينظر : مهدي بامداد ، مهدي بامداد ، تاريخ رجال ايران، شرح حال رجال ايران در قرن ١٢ و ١٣، ١٤، (تهران: جابخانه بانك بازركَانى ايران، ١٣٤٧ش)، جلد اول ،ص ٣٨٨ – ٣٨٩ .

(٤) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٩٢ ، ٣ ارديبهشت ١٣٠١ش ، ص ٢٤٢ .

(٥) شهدت زراعة القطن في ايران توسعاً كبيراً ،اذ وصلت المساحة المزروعة به في العام ١٩١٣ الى ١١٠ الف هكتار مربع ، بلغ انتاجها ثلاثة وثلاثين الف طن متري . للتفاصيل ينظر : شارل عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ترجمة : صليب بطرس ، (القاهرة : ، ١٩٨٧ ، ص ٢٢٣ .

(٦) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٩٦ ، ١٥ ارديبهشت ١٣٠١ش ، ص ٢٧٠– ٢٧١ .

(٧) للتفاصيل اكثر ينظر : همان منبع ، ص ٢٧٢– ٢٧٦ .

(٨) وقد شرع المجلس يوم الثلاثين من ايلول عام ١٩٢٤م ، قانون العلامات التجارية الذي جاء من ثلاثة عشر مادة ، والزم المصانع الايرانية بتطبيقها . انظر نص القانون وتعديلاته : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره بنجم ، جلسه ٦٢ ، ٨ مهر ١٣٠٣ش ، ص ٤١٠ – ٤١١ ؛ جلسه ٦٣ ، ١٠ مهر ١٣٠٣ش ، ص ٤١٩ ؛ جلسه ٧٧ ، ١٢ ابان ١٣٠٣ش ، ص٥٠٠ – ٥٠١ .

(٩) همان منبع ، دوره جهارم ، جلسه ٩٧ ، ١٧ اردیبهشت ١٣٠١ش ، ص ٢٨٠ .

(١٠) من الجدير بالذكر ان المؤسسة الدينية وبالتحديد علماء مدينة قزوين كانوا قدر اصدروا بيان منذ الحادي والعشرين من اذار عام ١٩٢٢م ، دعوا فيه الناس الى استخدام الثياب المحلية الصنع وقد حظي البيان بدعم واسناد اية الله السيد حسين مجتهد . للتفاصيل ينظر : "شفق سرخ" (روزنامه) ، تهران ، ٣٠ اسفند ١٣٠٠ش ، شماره ٨ .

(١١) ومن الجدير بالذكر ان القانون اعيد طرحه داخل قبة البرلمان في الخامس عشر من شباط عام ١٩٢٣م ، للاطلاع على نص القانون ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٢٢٧ ، ٢٦ بهمن ١٣٠١ ش ؛ جلسه ٢٢٩ ، ٢٩ دلو ١٣٠١ش ، ص ١٦٦٨ ؛ مجموعه مصوبات دوره جهارم قانونكذاري ، مجلس شورى ملي ايران ، ص ١١١ .

(١٢) للتفاصيل عن القانون : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، جلسه ٢٢٩ ، همان منبع ، ص ١٦٦٨ ؛ احسان يارشاطر ، بوشاك در ايران زمين ،ترجمه ، بيمان متين ، (تهران : انتشارات امير كبير ، ١٣٨٣ش)، ص ٢٣٧

(١٣) اية الله السيد حسن الطباطبائي قمشه المعروف بحسن مدرس (١٨٧٠ – ١٩٣٧م) : هو السيد حسن بن السيد اسماعيل بن عبد الباقي الطباطبائي ولد في قرية سراي كجو من توابع اردستان ، سافر الى مدينة قمشه بصحبة جده السيد عبد الباقي ولديه من العمر ست سنوات ولما بلغ الرابعة عشرة من عمره توفي جده فنزل في مدينة اصفهان لاستكمال دراسته ، يعد حسن مدرس من بين ابرز قادة ايران السياسيين والدينيين وابرز قادة المعارضة قتل على يد اتباع رضا شاه بهلوي بعدما تم فرض اقامة اجباريه عليه . للتفاصيل اكثر ينظر : احمد شاكر عبد العلاق ، السيد حسن مدرس ودوره السياسي في ايران ١٨٧٠ – ١٩٣٧م ، "اداب الكوفة" (مجلة) ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٣م ، العدد ١٧ ، السنة السادسة ، ص ٣١٩ – ٣٦٠ .

(١٤) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، جلسه ٢٢٩، منبع قبلي ، ص ١٦٦٩ .

(١٥) للتفاصيل عن مناقشات بقية النواب ينظر : همان منبع ، ص ١٦٦٩ – ١٦٧١ .

(١٦) للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره جهارم، جلسه ١٥٣ ، ١٨ مهر ١٣٠١ش.

(١٧) وفي السياق ذاته ولغرض تشجيع المستثمرين المحليين صادق المجلس الوطني بجلسته يوم الثلاثين من حزيران عام ١٩٢٣م على منح امتياز استخراج النفط والغاز الطبيعي لاحدى الشركات المحلية في كيلان لمدة خمسة عشرة سنة على ان تدفع الشركة ١٠ % من العائدات والواردات للحكومة الايرانية والزمت المادة الثالثة من العقد الحكومة الايرانية بعدم المباشرة في توقيع العقد الا بعد مصادقة المجلس الوطني للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره جهارم ، جلسه ٢٠٢ ، ١٥ جدي ١٣٠١ش ، ص ١٥٠٩ ؛ جلسه ٢٩١ ، ٣٠ جوزا ١٣٠٢ ش ، ص ٢٠٣٥ ؛ مجموعه مصوبات دوره جهارم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٢٠٢ – ٢٠٤

(١٨) للاطلاع على نص القانون ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، جلسه ٢٠٢ ، منبع قبلي ، ص ١٥١٢ ؛ مجموعه مصوبات دوره جهارم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٢٠٢ – ٢٠٤

(١٩) كما اعيد طرح القانون يوم الثامن عشر من شباط عام ١٩٢٣م . للتفاصيل ينظر : همان منبع ، دوره جهارم ، جلسه ٢١٣ ، ٣ بهمن ١٣٠١ش ؛ جلسه ٢٢٩ ، ٢٩ بهمن ١٣٠١ ش.

(٢٠) كانت اسعار البضائع الاجنبية اقل ثمناً من البضائع المصنعة محلياً بثلاث مرات او اكثر الامر الذي ادى الى انحسار الكثير من الصناعات الحرفية التقليدية . انظر نص البرقية : همان منبع ، دوره جهارم ، جلسه ٩٠ ، ٢٨ فروردين ١٣٠١ش ، ص ٢١٥ ؛ فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٢١) كانت المشكلة الاكبر التي يعاني منها التاجر الايراني هي حرمانهم من الامتيازات التي كانت تمنح للتاجر الاوربي منها على سبيل المثال اذ رغب التاجر الايراني بتصدير بضاعته للخارج كان لزاماً عليه ان يدفع ضريبة محددة عند مدخل كل مدينة ، اما التاجر الاوربي فأنه مستقل ويدفع الضريبة لمرة واحدة فقط . للمزيد ينظر : كمال مظهر احمد ، ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، (بغداد: مطبعة البيان ، ١٩٨٥م)، ص ١٠٤ .

(٢٢) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٩٠ ، منبع قبلي ، ص ٢١٥

(٢٣) كيخسرو شاهرخ الملقب بارباب كيخسرو (١٨٧٥ – ١٩٤٠م) : ولد في مدينة كرمان يوم الثامن والعشرين من حزيران ، مثل الطائفة الزرادشتية داخل المجلس الوطني منذ الدورة التشريعية الثانية ولغاية الدورة الحادية عشرة وكان رئيساً لجمعية الزرادشتية في طهران ، ينحدر من عائلة تمتهن التجارة توفي والده وهو مازال صغيراً فتولت والدته التي عملت في الخياطة تربيته درس في المدرسة الزرادشتية في كرمان ثم انتقل الى طهران وهو في الثامنة من عمره ودخل المدرسة الداخلية الامريكية ثم عمل في المستشفى الامريكي في طهران ، توفي يوم الثاني من تموز في طهران . للمزيد عنه ينظر : تورج امينى، اسنادى از زرد تشستيان معاصر ايران (١٢٥٨–١٣٣٨ش)، (تهران: سازمان اسناد ملى ايران، ١٣٨٥ش)، ص١٣٩–١٤٢.

(٢٤) للمزيد ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٩٠ ، منبع قبلي، ص ٢١٦ – ٢١٩ .

(٢٥) لقد كانت الحرب العالمية الاولى ذات اثر كبير بالنسبة لايران ، فدخول القوات المتحاربة الى البلاد ، ادى الى انهيار الواقع الاقتصادي للبلاد وانخفض تصدير المنتجات الزراعية من ايران الى الخارج الى حد كبير ، وخلال الحقبة من عام ١٩١٣ ولغاية عام ١٩١٨ ، انخفض على سبيل المثال تصدير الفواكه الجافة من (٧٠ مليون) قران الى (٤٨ مليون) قران ، وانخفض تصدير الجلود من (٢٠ مليون) قران الى (٣ ملايين) قران ، والقطن من (٨٣ مليون) قران الى (٢٤ مليون) قران . نعيم جاسم محمد الدليمي ، المصدر السابق ، ص ٢٥ – ٢٦

(٢٦) اوردت بعض الصحف الايرانية ومنها صحيفة ايران بعددها الصادر يوم العشرين من نيسان عام ١٩٢٥م ارقام لحجم الصادرات والواردات الايرانية . للاطلاع عليها انظر : "ايران" (روزنامه) ، سال ٩ ، ٣١ فروردين ١٣٠٤ش ، شماره ١٨٠٥ ؛ هدايت الله بهبودي ، روز شمار تاريخ معاصر ايران ، (تهران : مؤسسه مطالعات وبزوهشهاي سياسي ، ١٣٨٥ش) ،جلد دوم ، ص ١٣٣ .

(٢٧) كانت نسب صادرات كل من الافيون والحرير والارز تشكل بما مقداره ٥٥ % من اجمالي قيمة الصادرات . هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣م) ، ص١٨٩

(٢٨) احمد قوام السلطنة (١٨٧٦ – ١٩٥٥م) : هو الميرزا احمد خان بن ابراهيم محمد خان اشتياني ، احد ابرز سياسيي ايران شغل منصب رئاسة الوزراء خمس مرات ، وبسبب ما كان يتمتع به من حنكة سياسية كان يطلق عليه الثعلب العجوز ، امه طاووس خانم بنت ميرزا محمد خان مجد الملك ، تلقى تعليمه الابتدائي في طهران على يد مجموعة من الاساتذة الايرانيين ثم انتقل الى مدرسة السلطاني ودرس علوم اللغة الفارسية والادب العربي ومجمل العلوم الاخرى . للمزيد عنه ينظر : احمد هادي سلمان المجتومي ، احمد قوام السلطنة ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٢٥م ، رسالة ماجستير ، (جامعة بابل : كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٦م) .

(٢٩) محمد حسين امين الضرب اصفهاني (١٨٧٨ – ١٩٣٢م) احد ابرز تجار ايران خلال حكم مظفر الدين شاه درس اللغة الفارسية ولالعربية في الكتاتيب في العاصمة طهران ولان والده كان معروفاً بصناعة سك العملة ، تعلم منه سك العملة وضربها ، وبحسب المصادر يعد اول ادخل الكهرباء الى ايران بعد ان اشترى محطة كهرباء من روسيا لذا كان يسمى في ايران (ابو الكهرباء) توفي يوم السادس عشر من كانون الاول . للمزيد عنه ينظر : فريدون ادميت وهما ناطق ، افكار اجتماعي واقتصادي وسياسي در اثار منتشر شده دوران قاجار ، (تهران : انتشارات اكاه ، ١٣٥٦ش) ، ص ٣١٧ ؛ ابو الحسن علوي ، رجال عصر مشروطيت ، (تهران : انتشارات اساطير ، ١٣٦٣ش) ، ص ٣١ – ٣٢ .

(٣٠) للمزيد ينظر : بير اوري ، تاريخ معاصر ايران ، از تاسيس تا انقراض سلسله قاجاريه ، ترجمه ، محمد رفيعي مهر ابادي ، جاب سوم ، (تهران : انتشارات عطايي ، ١٣٧٣ش) ، ص ٤٥٧ ؛ هدايت الله بهبودي ، جلد دوم ، ص ١٧٨ .

(٣١) "شفق سرخ" (روزنامه) ، تهران ، ٣ تير ١٣٠١ش ، شماره ٤٠ ؛ ١١ مرداد ١٣٠١ش ، شماره ٥٧

(٣٢) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ايران ، دوره بنجم ، جلسه ٥٦ ، ١٧ شهريور ١٣٠٣ش ، ص ٣٦٩ ؛ مجموعه قوانين موضوعه ومصوبات دوره بنجم قانونكذاري ، مجلس شورى ملي ايران ، ص ١٥٩ .

(٣٣) انظر نص المادة : همان منبع ، جلسه ٦٥ ، ١٣ مهر ١٣٠٣ش ، ص ٤٣٩ .

(٣٤) اسناد وزارت امور خارجه ، سال ١٣٠٣ش ، شماره (١٩ – ١٣ – ٣٩) .

(٣٥) الشيخ خزعل (١٨٦١ – ١٩٣٦م) : هو خزعل بن الشيخ جابر بن مرداو ، في قرية كوت الزين التابعة لقضاء ابي الخصيب في البصرة وامه هي نوره ابنة الشيخ طلال العلوان ، اتقن منذ نعومة اظفاره القراءة والكتابة واصول الدين والنحو والصرف وحفظ القران بشكل فاق اقرانه ، تسلم امارة الاحواز على اثر مقتل اخيه الشيخ مزعل ١٨٩٧م واستمر حكمه فيها لغاية عام ١٩٢٥م . للتفاصيل اكثر ينظر : انعام مهدي علي السلمان ، حكم الشيخ خزعل في الاحواز ١٨٩٧ – ١٩٢٥م ، (بغداد : مكتبة الكندي ، د – ت) .

(٣٦) في الخامس عشر من حزيران عام ١٩٢٤م ، ارسل مجموعة من كسبة وعمال عبادان جنوبي ايران برقية الى رئاسة المجلس الوطني تضمنت شكوى وتظلم من تصرفات شركة النفط الانكلو – فارسية بالتعاون مع الشيخ خزعل شيخ الاحواز طالبوا رئاسة المجلس باعادة النظر ببعض فقرات ومواد عقد الامتياز السابق الذي منح للشركة المذكورة وقالوا ان الشيخ خزعل وبالتعاون

مع مهندسي وعمال الشركة النفطية يحاولون التعدي على صلاحيات عقد الامتياز واغتصاب اراضيهم وممتلكاتهم بحجة انها تابعة لعمل الشركة وطالبوا ممثلي الشعب بالاسراع في وضع حد لمعاناتهم . مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ايران ، دوره بنجم ، جلسه ٩١ ، ١٥ اذر ١٣٠٣ش ، ص ٥٩٥ ؛ اسناد وزارت امور خارجه ، سال ١٣٠٣ش ، شماره (٤١ – ٢٣ – ٥٧) .

(٣٧) الدكتور ارثر ميلسبو (١٨٨٣ – ١٩٥٥م) : احد ابرز الخبراء الماليين الامريكان ، ولد في مدينة مشيغان ، دخل جامعة الينوي وجامعة جونز هوبكنز وبعد تخرجه عمل في وزارة الخارجية الامريكية ثم مستشاراً تجارياً خلال المدة ١٩٢١ – ١٩٢٢م . للمزيد عنه ينظر : "الانترنيت" : موسوعة الويكيبيديا ، https://en.wikipedia.org/wiki/Arthur_Millspaugh

(٣٨) سازمان اسناد ملي ايران ، سال ١٣٠٣ش ، شماره (٢٤٠٠١٠٢٢١) .

(٣٩) لم يشأ نواب المجلس ان تتكرر تجربة انتشار السوق السوداء كما حدث في اثناء الحرب العالمية الاولى ، اذ ارتفعت اسعار القمح في بعض مناطق اذربيجان بمقدار عشرين مرة ، قياساً مع سعره قبل الحرب . يرفند ابرهيميان ، خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ، ايران ١٩٠٠ – ١٩٨٠ ، ترجمة : مؤسسة الابحاث العربية ، (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٠م) ، ص٤٩ ؛ كمال مظهر احمد ، المصدر السابق ، ص ٢١١ .

(٤٠) انظر نص المواد : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ايران ، دوره بنجم ، جلسه ٩٣ ، ١٩ اذر ١٣٠٣ش ، ص ٦٠٩ .

(٤١) انظر نص القانون : مجموعه مصوبات دوره بنجم قانونكذاري ، منبع قبلي ، ص ٤– ٥ . .

(٤٢) همان منبع ، ص ٦ – ٤٧ .

(٤٣) للتفاصيل عن الواقع التجاري في ايران ينظر : سيد رحمن حسني ، ابريشم در عصر قاجار وتجارت ان از طريق در ياي خزر با تكيه بر اسناد بايكاني (١٨٢٨ – ١٩٠٩م) . "تاريخ روابط خارجي" (مجله) ، تهران ، بهار ١٣٨٦ش ، شماره ٣٠ ، ص ٨٦ – ١٠٩ ؛ سيد رحمن حسني ، پژوهشى درباره چوب و تجارت آن در عصر قاجار از راه دريای خزر با تكيه بر اسناد بايگانى (١٢٦٤ – ١٣٣٢ ق – ١٨٤٧ – ١٩١٤ م) ، "تاريخ روابط خارجي" (مجله) ، تهران ، تابستان ١٣٨٦ش ، شماره ٣١ ، ص ١١٤ – ١٤٤ .

(٤٤) منها على سبيل المثال الزجاج والبورسلين والسكر والتوابل الالبسة بجميع انواعها .

(٤٥) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٢٠ ، منبع قبلي ، ص ٩٩ .

(٤٦) كانت حصة روسيا من اجمالي التجارة مع ايران ما يقارب ٥٥ – ٦٠% . هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ ؛ فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٤٧) مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٦٤ ، ١١ بهمن ١٣٠٠ش ؛ عبد الله مستوفي ، شرح زندكاني من يا تاريخ اجتماعي واداري دوره قاجريه ، (تهران : جابخانه زوار ، ١٣٧١ش) ، جلد سوم ، ص ١٦٧ – ١٦٨ .

(٤٨) للمزيد ينظر : اسناد مؤسسه مطالعات وبزوهش هاي سياسي ، سال ١٣٠١ش ، شماره (ب ٧) ، ص ١٢ – ١٣ .

(٤٩) للتفاصيل ينظر : مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ١٧٧ ، ٦ اذر ١٣٠١ش .

(٥٠) فبناءً على الدعوة التي كانت قد وجهتها السفارة الروسية منذ الثالث عشر من ايلول عام ١٩٢٢م الى الحكومة الايرانية للمشاركة في معرض باكو التجاري واعلنت عن رغبتها باقامة علاقات اقتصادية قائمة على اساس المنفعة المتبادلة تفضي الى عقد اتفاق تجاري دائم بينهما . للتفاصيل ينظر : "اتحاد" (روزنامه) ، تهران ، ١٨ اسفند ١٣٠١ ش ، شماره ٨٧ ، سال دوم ؛ عودة سلطان عودة وجهاد صالح العمر ، العلاقات الايرانية – السوفيتية ١٩١٧ – ١٩٤١م ، (جامعة البصرة : مركز الدراسات الايرانية ، ١٩٩٠م) ، ص ١٣ .

(٥١) اسناد وزات امور خارجه ، سال ١٣٠٣ش ، شماره (١٢٣ تا ١٢٥ / ٢٣ – ١٦) .

(٥٢) اسناد مؤسسه مطالعات وبزوهش هاي سياسي ، سال ١٣٠٣ش ، موضوع به وزات امور خارجه منعكس شد ، (ب ٤) ، ص ١٦٧ .

(٥٣) للتفاصيل انظر جدول رقم (١) في : احمد اشرف ، موانع تاريخي رشد سرمايه داري در تاريخ دوره قاجاريه ، (تهران : انتشارات زمين ، ١٣٥٩ش) ، ص٢٤

(٥٤) اذ زادت نسبة مشاركات ايران في المعارض التجارية التي كانت تقيمها روسيا وزادت نسبة مبيعاتها الى ١٦% عام ١٩٢٦م كما زادت عديد المؤسسات والشركات التجارية الايرانية الى ٨٩ مؤسسة . للتفاصيل ينظر : عودة سلطان عودة وجهاد صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

المصادر والمراجع

اولاً : محاضر مجلس الشورى الوطني الايراني :

١- مشروح مذاكرات مجلس شورى ملي ، دوره جهارم ، جلسه ٩٠ ، ٢٨ فروردين ١٣٠١ش.

٢- دوره جهارم ، جلسه ٩٢ ، ٣ ارديبهشت ١٣٠١ش

٣- دوره جهارم ، جلسه ٩٦ ، ١٥ ارديبهشت ١٣٠١ش

٤- دوره جهارم ، جلسه ٩٧ ، ١٧ ارديبهشت ١٣٠١ش .

٥- دوره جهارم ، جلسه ٢٢٧ ، ٢٦ بهمن ١٣٠١ ش .

٦- دوره جهارم ، جلسه ٢٢٩ ، ٢٩ دلو ١٣٠١ش

٧- دوره جهارم، جلسه ١٥٣ ، ١٨ مهر ١٣٠١ش.

٨- دوره جهارم ، جلسه ٢٠٢ ، ١٥ جدي ١٣٠١ش .

٩- دوره جهارم ، جلسه ٢٩١ ، ٣٠ جوزا ١٣٠٢ ش .

١٠-دوره جهارم ، جلسه ٢١٣ ، ٣ بهمن ١٣٠١ش.

١١- دوره جهارم ، جلسه ٢٢٩ ، ٢٩ بهمن ١٣٠١ ش.

١٢-دوره جهارم ، جلسه ٩٠ ، ٢٨ فروردين ١٣٠١ش .

١٣-دوره جهارم ، جلسه ٦٤ ،١١ بهمن ١٣٠٠ش

١٤- دوره جهارم ، جلسه ١٧٧ ، ٦ اذر ١٣٠١ش .

١٥-دوره بنجم ، جلسه ٦٢ ، ٨ مهر ١٣٠٣ش .

١٦- دوره بنجم ، جلسه ٦٣ ، ١٠ مهر ١٣٠٣ش .

١٧- دوره بنجم ،جلسه ٧٧ ، ١٢ ابان ١٣٠٣ش .

١٨- دوره بنجم ، جلسه ٥٦ ، ١٧ شهريور ١٣٠٣ش .

١٩- دوره بنجم ، جلسه ٦٥ ، ١٣ مهر ١٣٠٣ش .

٢٠- دوره بنجم ، جلسه ٩١ ، ١٥ اذر ١٣٠٣ش .
٢١-دوره بنجم ، جلسه ٩٣ ، ١٩ اذر ١٣٠٣ش .

ثانياً : قوانين مجلس الشورى الوطني الايراني :

١- مجموعه مصوبات دوره جهارم قانونكذاري ، مجلس شورى ملي ايران .
٢- مجموعه قوانين موضوعه ومصوبات دوره بنجم قانونكذاري ، مجلس شورى ملي ايران

ثالثاً : الوثائق الفارسية المنشورة :

١- اسناد مؤسسه مطالعات وبزوهش هاي سياسي ، سال ١٣٠١ش ، شماره (ب ٧)
٢- اسناد مؤسسه مطالعات وبزوهش هاي سياسي ، سال ١٣٠٣ش ، موضوع به وزات امور خارجه منعكس شد ، (ب ٤)
٣- اسناد وزات امور خارجه ، سال ١٣٠٣ش ، شماره (١٢٣ تا ١٢٥ / ٢٣ – ١٦) .
٤- اسناد وزارت امور خارجه ، سال ١٣٠٣ش ، شماره (١٩ – ١٣ – ٣٩) .
٥- اسناد وزارت امور خارجه ، سال ١٣٠٣ش ، شماره (٤١ – ٢٣ – ٥٧) .
٦- سازمان اسناد ملي ايران ، سال ١٣٠٣ش ، شماره (٢٤٠٠١٠٢٢١) .

رابعاً : المصادر الفارسية :

١- ابو الحسن علوي ، رجال عصر مشروطيت ، (تهران : انتشارات اساطير ، ١٣٦٣ش)
٢- احسان يارشاطر ، بوشاك در ايران زمين ،ترجمه ، بيمان متين ، (تهران : انتشارات امير كبير ، ١٣٨٣ش)
٣- احمد اشرف ، موانع تاريخي رشد سرمايه داري در تاريخ دوره قاجاريه ، (تهران : انتشارات زمين ، ١٣٥٩ش)
٤- بير اوري ، تاريخ معاصر ايران ، از تاسيس تا انقراض سلسله قاجاريه ، ترجمه ، محمد رفيعي مهر ابادي ، جاب سوم ، (تهران : انتشارات عطايي ، ١٣٧٣ش) .
٥- تورج امينى، اسنادى از زرد تشستيان معاصر ايران (١٢٥٨-١٣٣٨ش)، (تهران: سازمان اسناد ملى ايران، ١٣٨٥ش)
٦- عبد الله مستوفي ، شرح زندكاني من يا تاريخ اجتماعي واداري دوره قاجريه ، (تهران : جابخانه زوار ، ١٣٧١ش) ، جلد سوم
٧- فريدون ادميت وهما ناطق ، افكار اجتماعي واقتصادي وسياسي در اثار منتشر شده دوران قاجار ، (تهران : انتشارات اكاه ، ١٣٥٦ش) .
٨- مهدي بامداد ، مهدي بامداد ، تاريخ رجال ايران، شرح حال رجال ايران در قرن ١٢ و ١٣، ١٤، (تهران: جابخانه بانك بازركَانى ايران، ١٣٤٧ش)، جلد اول .
٩- هدايت الله بهبودي ، روز شمار تاريخ معاصر ايران ، (تهران : مؤسسه مطالعات وبزوهشهاي سياسي ، ١٣٨٥ش) ،جلد دوم .

خامساً : المصادر العربية والمعربة :

١- انعام مهدي علي السلمان ، حكم الشيخ خزعل في الاحواز ١٨٩٧ – ١٩٢٥م ، (بغداد : مكتبة الكندي ، د – ت)
٢- شارل عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الاوسط وشمال افريقيا ، ترجمة : صليب بطرس ، (القاهرة : ، ١٩٨٧)
٣- عودة سلطان عودة وجهاد صالح العمر ، العلاقات الايرانية – السوفيتية ١٩١٧ – ١٩٤١م ، (جامعة البصرة : مركز الدراسات الايرانية ، ١٩٩٠م)

٤- كمال مظهر احمد ، ، دراسات في تاريخ ايران الحديث والمعاصر، (بغداد: مطبعة البيان ، ١٩٨٥م)
٥- هرشلاغ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط، (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٣م) .
٦- يرفند ابرهيميان ، خلفيات وعوامل الثورة الدستورية ، ايران ١٩٠٠ – ١٩٨٠ ، ترجمة : مؤسسة الابحاث العربية ، (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٠م) .

سادساً : الرسائل والاطاريح الجامعية :

١- احمد هادي سلمان المجتومي ، احمد قوام السلطنة ودوره السياسي في ايران حتى عام ١٩٢٥م ، رسالة ماجستير ، (جامعة بابل : كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٦م) .
٢- فوزية صابر محمد ، ايران بين الحربين العالميتين ١٩١٨-١٩٣٩م، رسالة ماجستير، (جامعة البصرة: كلية الاداب، ١٩٨٦م)
٣- نعيم جاسم محمد الدليمي ، الاوضاع الاقتصادية في ايران ١٩٢٥ – ١٩٤١م ، دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير ، (جامعة بغداد : كلية التربية – ابن رشد ، ٢٠٠٢م) .

سابعاً : المقالات والدراسات الفارسية :

١- سيد رحمن حسني ، ابريشم در عصر قاجار وتجارت ان از طريق در ياي خزر با تكيه بر اسناد بايكاني (١٨٢٨ – ١٩٠٩م) "تاريخ روابط خارجي" (مجله) ، تهران ، بهار ١٣٨٦ش ، شماره ٣٠
٢- سيد رحمن حسني ، پژوهشى درباره چوب و تجارت آن در عصر قاجار از راه درياى خزر با تكيه بر اسناد بايگانى (١٢٦٤ – ١٣٣٢ ق – ١٨٤٧ – ١٩١٤ م) ، "تاريخ روابط خارجي" (مجله) ، تهران ، تابستان ١٣٨٦ش ، شماره ٣١ .

ثامناً : المقالات والدراسات العربية :

١- احمد شاكر عبد العلاق ، السيد حسن مدرس ودوره السياسي في ايران ١٨٧٠ – ١٩٣٧م ، "اداب الكوفة" (مجلة) ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٣م ، العدد ١٧ ، السنة السادسة .
٢- سهيلة الجبوري ، السجاد الايراني ، " كلية الاداب" (مجلة) ، جامعة بغداد ، نيسان ١٩٦٢م ، العدد ٥

تاسعاً : الصحف الفارسية :

١- "اتحاد" (روزنامه) ، تهران ، ١٨ اسفند ١٣٠١ ش ، شماره ٨٧ ، سال دوم
٢- "ايران" (روزنامه) ، سال ٩ ، ٣١ فروردين ١٣٠٤ش ، شماره ١٨٠٥ .
٣- "شفق سرخ" (روزنامه) ، تهران ، ٣ تير ١٣٠١ش ، شماره ٤٠ .
٤- "شفق سرخ" (روزنامه) ، تهران ، ٣٠ اسفند ١٣٠٠ش ، شماره ٨ .
٥- "شفق سرخ" ،١١ مرداد ١٣٠١ش ، شماره ٥٧

عاشراً : شبكة المعلومات الدولية :

١- "الانترنيت" : موسوعة الويكيبيديا ، https://en.wikipedia.org/wiki/Arthur_Millspaugh